

تصويت العدالة والتنمية ضد قانون «الكيف» يعمق أزمة الحكومة المغربية

معارض للقانون. وترى شريفة لموير أن هذا التصويت لن يكون له تأثير كبير داخل الحزب لأن حزب العدالة والتنمية هو امتداد لحركة التوحيد والإصلاح وشيوخ الحركة هم الذين يقررون التوجه السياسي للحزب.

وصوت أعضاء البرلمان الأربعة بالأغلبية على مشروع قانون يتعلق بالاستعمالات المشروعة للقب الهندي، في حين صوتت مجموعة العدالة والتنمية على المشروع بالرفض، وذلك بحضور وزير الداخلية.

وفي رصد تفاعل الأحزاب المغربية مع تصويت العدالة والتنمية ضد مشروع القانون اعتبر عبداللطيف وهبي، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، أن تصويت فريق الحزب الذي يقود الحكومة ضد تقنين زراعة القنب الهندي مخالف للمعايير والمساواة الديمقراطية.



عبداللطيف وهبي
تصويت العدالة
والتنمية ضد القانون
مخالف للديمقراطية

وأوضح وهبي خلال جلسة مناقشة مشروع القانون والتصويت عليه أنه لا يمكن أن يأتي رئيس الحكومة بقانون في مجلس للحكومة ويقار سيادي لمؤسسة دستورية، ثم يرفض حزبه هذا القانون، معتبرا هذا السلوك إشكالا دستوريا.

واستهجن حزب التقدم والاشتراكية التصويت المتضارب والمتناقض لمكونات الأغلبية الحكومية على مشروع القانون المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقب الهندي، رغم أن النص مُصنّف الحكومة بإجماع مكوناتها السياسية.

وأبرز حزب التقدم والاشتراكية المعارض أن ما جرى في مجلس النواب هو تأكيد صراحة على ضعف الأغلبية الحالية وتفككها وعدم انسجامها وانفراط عقدها، وهو ما كان يقتضي من كل المعنيين بهذا التضارب استخلاص العبر السياسية الضرورية في الموضوع، ونسأل برلماننا عن له المصلحة

في تعطيل هذا المشروع، وهو ما دفع شريفة لموير إلى القول "إن الائتلاف الحكومي مشكل من أغلبية غير منسجمة يطبعها عدم الثقة وعدم الثبات على موقف موحد"، متوقفا أن المصالح ذاتها التي جمعتها سابقا تفرقه اليوم قبل المرحلة الانتخابية المهمة التي يشهدها المغرب.

محمد ماموني العلوي

الرباط - أثار تصويت حزب العدالة والتنمية ضد مشروع القانون المتعلق بتقنين القنب الهندي (الكيف) جدلا واسعاً داخل البرلمان المغربي، حيث انتقدت أحزاب المعارضة والأغلبية المواقف المتناقضة للحزب الذي يقود الحكومة.

وأكد رئيس مجموعة العدالة والتنمية داخل البرلمان مصطفى الإبراهيمي أن رئيس الحزب سعد الدين العثماني لم يرفض عليه التصويت بالإيجاب أو السلب على القانون، لأن الفريق لا يشتغل بالتعليقات.

وقال شقران أمام، رئيس مجموعة الاقتصاد الاشتراكي بالبرلمان، "إن مشروع قانون كيف جاءت به الحكومة، ويجب أن يلقى دعما من الأغلبية، في حين أن العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة صوت ضده، ما يستوجب فتح نقاش بشأنه، منبوعا بأجوبة دستورية وبإصلاحات قانونية تقدم الجواب"، مشددا على أنه "لا يمكن أن نرهن البلاد بمراجعة شخص أو أشخاص".

وقالت شريفة لموير، الباحثة في العلوم السياسية، "إن تصويت حزب العدالة والتنمية بالرفض على مشروع القانون المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقب الهندي (الكيف) ليس موقفا غريبا".

وأوضحت لموير، في تصريح لـ "العرب"، أن الحزب معروف بازواجية الموقف واللعب على الحبلين، خاصة وأن التوقيت يعرف بدء الاستعدادات للمرحلة الانتخابية المقبلة، وللحفاظ على قاعدته الانتخابية يريد الحزب عدم تحمل مسؤولية تمرير المشروع.

وسبق لرئيس الحكومة سعد الدين العثماني أن اقترح على أعضاء حزبه عدم التصويت ضد مشروع القانون، وعقد عددا من الاجتماعات مع المؤثرين داخل الحزب لإقناعهم بالتصويت لفائدة المشروع.

ويقول مراقبون إنه بتصويت الفريق النيابي يبدو العثماني حتى بعد توليحه بالاستقالة من قيادة الحزب فشل في ثني صفوف العدالة والتنمية، ومنهم رئيس فريق الحزب داخل البرلمان، عن الاعتداد عن المواقف الجديدة ما يعزز طرح الانقسامات التي يعرفها الحزب في عدد من القضايا ويزيد من تصدعه داخليا.

وشهدت الأمانة العامة للعدالة والتنمية انقساماً كبيراً بخصوص هذا الموضوع، إلى حدّ تهديد بعض أعضائها بالاستقالة في حالة تبني موقف غير

الجزائر في صلب مراجعة أوراق النفوذ بين واشنطن وموسكو

هل يتدخل بايدن للجم التمدد الروسي في أفريقيا انطلاقاً من الجزائر؟



علاقات دبلوماسية تاريخية

بات أمرا واقعا ينتظر الانتشار فقط. وذهبت توقعات المركز الأميركي، إلى أن سباق تسلح خطيرا في المنطقة. واستدلت وثيقة المركز بالتعاون المتقدم بين الجزائر وروسيا خاصة في السنوات الأخيرة، فهي أكبر زبون للسلاح الروسي في أفريقيا، وأن 85 في المئة من عتتها هي مواد تنتجها شركات روسية، فضلا على الاستعانة الكلية بلفاح "سبوتنيك" الروسي، في إطار عملية تلقح مواطنيها من وباء كوفيد - 19.

غير أن روسيا تبقى حاملة النشاط، بحسب المركز في الوضع الداخلي للجزائر، فهي لم تقدم لها المساعدات اللازمة لتفعيل قطاع النفط الذي يمثل 96 في المئة من إجمالي الصادرات، كما لم تبد اهتمامها بدعمها في تطوير الخدمات العمومية في الصحة والمياه والتكنولوجيات الحديثة، ولا بخصوص احتجاجات الحراك الشعبي المناهض للنخب السياسية الحاكمة.

ولم يستبعد المركز أن يكون الانكماش الروسي في هذه المجالات، رغم فعاليتها في مجالات أخرى، إلى نوايا روسية في دفع الجزائر إلى مازق أكثر شدة من أجل وقوعها تماما في المدار الدبلوماسي والعسكري الروسي، وأن أي تراجع للسود الجزائري في المنطقة، سيهدد الطريق أمام الروس لملء الفراغ عسكريا واستراتيجيا، خاصة وأن حضوره في القارة في مناطق إنتاج النفط في شمال أفريقيا وليبيا تحديدا، وبمناطق التوتر

التي انتهجها الرئيس السابق دونالد ترامب، في تلميح إلى أن يكون الأخير قد تنازل عن مواقع نفوذ مهمة لصالح الروس، وأبرزها الجزائر التي تعد بوابة وأكبر بلد جغرافيا في القارة الأفريقية.

الوثيقة الأميركية حملت تحذيرات لإدارة واشنطن من إمكانية التفريط في مواقع نفوذ لروسيا من بينها الجزائر

ويبدو أن الوثيقة حملت تحذيرات شديدة للإدارة الأميركية، من إمكانية التفريط في مواقع نفوذ استراتيجية في إطار سياسة تنازلات قدمها ترامب لروسيا، ومن بينها الجزائر التي تركت للهيمنة الروسية لتكون بذلك حديقة خلفية لها في أفريقيا، خاصة وأن البلدين تربطهما شراكة استراتيجية وتاريخية تجسدت في تناغم دبلوماسي حول القضايا الإقليمية، وتعاون عسكري يقدّر بالمليارات من الدولارات.

ولفت المركز إلى أن الانكماش الأميركي، ينطوي على مخاطر استراتيجية حقيقية في القارة الأفريقية، ولذلك يستوجب على الإدارة الأميركية، التحلي بالمزيد من الجراءة على مراجعة مواقع النفوذ في المنطقة، خاصة في شمال أفريقيا، لأن الاستمرار في هذا النهج

تساعد منسوب القلق الأميركي في الآونة الأخيرة، من مساعي روسيا لتعزيز علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع الجزائر، كتحليل استراتيجي في منطقة شمال أفريقيا خدمة لمصالحها في القارة، وسط مخاوف من ارتدادات هذا التعاون الثنائي، ودعوات أميركية لمراجعة وسائل النفوذ بين واشنطن وموسكو من بوابة الجزائر.

صابر بليدي

الجزائر - تبدي دوائر أميركية عدم ارتياحها لتوجهات الإدارة الأميركية الجديدة تجاه القارة الأفريقية والجزائر تحديدا، في ظل تمدد نفوذ مختلف القوى الإقليمية، وعلى رأسها روسيا التي تقيم علاقات مميزة مع شريكها الاستراتيجي في القارة، خاصة خلال السنوات الأخيرة، أين كان التعاون العسكري والدبلوماسي متقدما بينهما في مختلف الملفات الإقليمية.

ودق مركز "غلوبل ريسك إنسايتس" أجراس الإنذار، من تجاهل الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة الرئيس جو بايدن، لتمدد النفوذ الروسي المتعاظم في أكبر دول القارة السمراء، واستغرب عدم إيلاء مراكز القرار في واشنطن الأهمية الحقيقية للخلفية للروس في أفريقيا.

ونكر المركز في وثيقة نشرها في موقعه الرسمي على شبكة الإنترنت، أن الرئيس الأميركي الذي استعرض خلال نظيره الروسي فلاديمير بوتين، في شهر يناير الماضي مختلف الملفات والقضايا الدولية والإقليمية، بما فيها نفوذ موسكو داخل الإدارة الأميركية، تجاهل الجزائر كنقطة استراتيجية في المنطقة، وتساءل إن كان بايدن قد أذعن لهيمنة الروس عليها (الجزائر)؟

واستبعد أن تكون الجزائر قد عرفت خارطة طريق لتصحيح مسارها، رغم الانتخابات النيابية المبكرة المعلنة من طرف الرئيس عبدالمجيد تبون، والمقررة بعد أسابيع قليلة، في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، حيث تعاني البلاد من نقص عائدات النفط بسبب تراجع الأسعار والمنتوج، والتدهور الاقتصادي، وغياب نخب سياسية قادرة على إخراج البلاد من الأزمة التي تتخبط فيها.

واعتبر المركز أن "الوضع الذي تعرفه الجزائر، يستوجب أن يكون محفزا لإدارة بايدن، لإعادة ترتيب وضبط السياسات

الأزمة الشاملة في تونس ترفع نسبة التشاؤم إلى 90 في المئة

الرئيس قيس سعيد يتصدر نوايا التصويت والغنوشي لا يحظى بأي ثقة

أهملت القضايا الجوهرية وهموم الناس. واعتبر رمضان بن عمر، المتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في تصريح لـ "العرب" أن "هذه النتائج غير مفاجئة"، فسر اندماج ثقة المواطن في الطبقة الحاكمة بـ"ان المشهد السياسي منذ 2019 انخرط في صراعات هامشية وأهمل انتظارات المواطن".

وأضاف "هناك صراعات على التمتع بين الأحزاب والنواب، وهي من السلوكات التي تضعف ثقة المواطن في المسؤولين السياسيين، علاوة على ضعف الأداء الإعلامي والحضور السياسي الباهت للقيادات، وبعض الفضاخ السياسية على غرار تقرير دائرة المحاسبات، كل ذلك عمق أزمة عدم الثقة".

وتابع بن عمر "تبدو الطبقة السياسية خلال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الصحية كأنها تحلت عن المواطنين، والدولة انحازت إلى أطراف سياسية دون سواها في علاقة بخرق القرارات والإجراءات السياسية، مقابل تطبيق القانون على المواطن، واستعملت العصا الغليظة المتجسدة في الأمن والقضاء ضد المواطنين، وهذا من الطبيعي أن يفوز تشاؤما وغيابا للثقة".

إحياء مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل والشروع في عملية تقييم حقيقية للمشاكل المتفاقمة بعد 2011". واستطرد "لا اعتقد أن الطبقة السياسية الحالية ستجد حولا للآزمة لأنها أصل المشكلة والحلول أصبحت تتجاوزها".



رمضان بن عمر
السياسيون انخرطوا
في الصراعات وأهملوا
انتظارات المواطن

ودفع الصراع السياسي المحتدم في أعلى هرم السلطة بين الرئيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي ومن ورائه الغنوشي إلى تعميق أزمة الثقة مع المواطنين، وبات التونسيون لا يثقون في رؤوس السلطة ولا يعتقدون أنه ستتم معالجة الأوضاع المتردية وتحسين مستويات عيشهم.

ويرى مراقبون أن مكونات مشهد ما بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأخيرة سقطت في مريع التصادم والعنف السياسي، وتكثرت لوعودها تجاه الناخبين، وانشغلت بصراعات جانبية

وأفاد النائب المستقل في البرلمان حاتم المليكي بأن "النسبة الكبيرة تعكس إجماعا وطنيا على أن السنوات العشر من التحول السياسي لم تعط نتيجة، حيث لم تتحسن أوضاع المواطنين، والأزمة بيّنت ضعف النظام السياسي وأقصت المواطنين من اعتباراتها"، متابعا "يجب تغيير المسار في حد ذاته، وأضح أنه حتى نسبة الثقة الأعلى في الرئيس سعيد لم تتجاوز 50 في المئة".

وأضاف، في تصريح لـ "العرب"، "هناك جزء يتعلق بسلوك الطبقة السياسية التي أصبحت تحكمها التسريبات والصراعات والتوتر، وهذا مناخ لا يجعل المواطن يثق في السلطة، وهناك مسار سلبي جدا جعل البلاد في طريق مجهول".

وحسب رأي المليكي "لم يدرك التونسيون بعد معنى الانتقال الديمقراطي، بل اقتصر السياسيون على تحسين أوضاعهم على حساب المواطنين، وهذا يتطلب التفكير بشكل جدي في التغيير ومراجعة شاملة للنظام والسلوك السياسي، ويستدعي تدخل جميع الأطراف".

وتابع "تحتاج إلى مشاركة أطراف خارج السلطة على غرار المنظمات الوطنية لإصلاح المسار، فضلا عن

المستقبل والانعكاسات السلبية للآزمة الراهنة. ويرى 90 في المئة من التونسيين أن البلاد تسير في الطريق الخطأ، فيما يعتبر 8.8 في المئة أن تونس تسير في الطريق الصحيح.

وتصنّف قيس سعيد المرتبة الأولى من حيث نوايا التصويت في الانتخابات الرئاسية القادمة بنسبة 43.3 في المئة، تليه عبير موسى بـ14.5 في المئة ونبيل القروي بـ11 في المئة ثم الصافي سعيد بـ10.8 في المئة ويليهِ المنصف المرزوقي بـ2.7 في المئة.

بينما تصنّف رئيس البرلمان ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي قائمة الانعدام الكلي للثقة بـ77 في المئة. وظهرت نتائج الاستطلاع أن القيادي في حركة النهضة علي العريض يحتل المرتبة الثانية بـ65 في المئة، يليه رئيس كتلة ائتلاف الكرامة سيف الدين مخلوف بـ64 في المئة، ثم رئيس حركة تحيا تونس يوسف الشاهد بـ61 في المئة، وحل في المرتبة الخامسة رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي بـ58 في المئة.

وتم إجراء البارومتر من 17 إلى 19 مايو 2021 على عينة تتكون من 806 تونسيين أعمارهم لا تقل عن 18 سنة.

ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي قائمة الانعدام الكلي للثقة، مقابل تصدّر الرئيس قيس سعيد لنوايا التصويت في الانتخابات الرئاسية القادمة. وكشف استطلاع للرأي يخص شهر مايو الجاري أنجزته مؤسسة "سيغما كونساي" الخاصة ونشرته جريدة "المغرب" المحلية الخميس عن ارتفاع نسبة التشاؤم لدى التونسيين لتبلغ 90 في المئة، علاوة على توجسهم من



إهمال سياسي متواصل لقضايا المواطن